

وقتها فحمد وقرأ الحمد كما ذكره في صلاة العيدين ركعتين وكذا يدخل بها
 الشفع والوتر كما خرج به جماعة وخرج بعض الأصحاب بان المغرب ينسب ما بين طلوع
 الشمس وحرها قال ويحتمل بالحنابلة والشيعة الطالع مع غروب الشمس ولو نزلت
 من صلاة العيدين لكانت ركعتين والوتر ركعتان ثم طلع الفجر الثاني جازله ان يركع بها
 صلاة العيدين ويكملهما كما ذكره في صلاة الجمعة والجمعة ومعتقبة اولها بل يخرج بها
 المعهود الثاني ويستفاد من جماعة فضيلة تلحق بالباقي الى ما بعد الغروب ولا يتان به
 وتساء وخرج بعض الأصحاب بان يتحقق باربع ركعات باكمال السجدة الاخرى من الركعة
 الواحدة وان يصير في ركعة واحدة ولو شيد وهو جسد واطلق جماعة تجزئ المصحة وقيد
 بعض عمال المجتهدين في وقت الفرض وهو جسد ويظهر من آخر تعيينه عدم خوف وقت
 الفرضية حتى وقت الغضبية وفيه نظر واحتمال الجواز من طاعة ما لا يخفى خروج الفرضية
 عن وقتها في غاية القوة ولكن تراها صا ذكره من الامكان احوط فلا ينبغي الصدق عنه
 وخرج جماعة بانها اربع ركعات في بابها في تحفة وعن جماعة ان المراد يتحققها الا انها
 على كل ما يجري فيها كقراءة الحمد وحملها ويستحبه واحدة في الركوع والسجود وعن بعضهم
 ان كل ركعة التحفيف جالسا ثم على القيام وما ذكره جسد وهل يتحقق المراجعة بصيرة
 بيانها بالا ربيع ثم تسعة الوقت ثم يتبع الخطاء ولا يلزم في صورة عليه بان الوقت
 لا يبع الا الاربع فيلزم في تمام الركعة سواء احراز الصلوة عما حتى صاقت الوقت ودخل
 لها من غير اختياره وخرج بعض الأصحاب بالاحتمال وهل يوجب الاداء والقضاء
 خرج بعض الأصحاب بالا ذلك وهل لا حاجة الى التعرض لذلك وهو في غاية القوة وخرج
 بعض الأصحاب بان المراد صلوة العيدين ما بين الشفع والوتر وهو جسد وانما يبلل في

باربع ركعات وهو ان يركع ركعة واحدة بانها اربع ركعات في تمام صلوة الليل وظهر
 حرمة المراجعة ومقتضى كلامهم عدم الفرق بين ان يكون على نيت شي منها ولو كان ركعتين
 معها اولى وصانعه واهوط عليه ان الطلع الفجر الثاني الصلوة قبلها كما خرج به عن
 ولا يلزم قطعها كما هو ظاهر اطلاق كلام المعظم على الاقرب الاخير ويجوز ان يقضي الفرائض
 الخمس اليومية في كل وقت ما لم يتبين وقت ونية حاضرة ونية فاذا ضاقت وقتها
 في بعضها كما هو ظاهر ولا فرق بين ان يكون الطاعة جمعة او غيرها كما خرج به عن الأصحاب
 والفقهاء من غير صلوة البرية التي يجب وقتها في كل وقت ايم طام
 يضيق وقت حاضرة اليوم منه وانظر انما لا يخفى فيه واذا انقضت وقت حاضرة من
 صية قدمت على غيرها مط ولو كان الاداء من غير اليوم كما هو ظاهر ولما ثبت في
 نساء وانما من طاعة وقت الطاعة قطع العائنة واستعمل بالتحاضرة كما هو ظاهر
 ولا يكره الا يتان بالركعتين مطا الاوقات المكرهة كما خرج به جماعة وكل صلاة واجبة مؤنة
 ما تجوزية وغيرها يجب الا يتان فيما بين وقتها الا انما خلا يجوز ويجزم تحريمه عليه
 تلحق عنه كما ذكره به وحكم الجزاء حكم الكل في التعميم والتساوي وانما انما في الاصحاب
 عليه ولا فرق في ذلك في الصلوة اليومية بين العشاء وغيرها ومن انى بالصلوة قبل
 دخول الوقت عاملا عاما بان ذلك بطلت صلوة اجزاء ولو شرع في الصلوة قبل وقتها
 بعد عاملا بان ذلك جعلت صلوة اربع ركعات في جماعة كما لا فرق في اوقات صلوة
 المذهب للمطال ان بين ان يكون اكثر الاخر لها واقربا ما لو وقع من التكبير فيها فسد
 قطعا نورا لا خلاف فيه وهل يلحق به السنة ولو وقع خارج الوقت بطلت الا ان يخرج
 بان يلزم الحكم بالاحتمال على القول بكونها جزئيا شرطا وان كان قبله بالصلوة وعن بعضها اخرج

باربع